

وقد زاد من حدة هذه التداعيات استمرار الهجوم السافر على المدرسة العمومية باعتبارها مرفقا عموميا والتراجع الحثيث للدولة عن أداء وظائفها وتحمل مسؤولياتها تجاهه، فاسحة بذلك المجال لتغول واستبداد يحكم قبضته على الحريات النقابية والحقوق الديمقراطية للشغيلة ويمتطي صهوة حوار قطاعي شكلي لتمرير سياسة تراجعية تعصف بالمكاسب والمستحقات الاجتماعية: (تجميد الأجور والترقيات، ضرب الاستقرار الوظيفي والترسيم وتفكيك قوانين الوظيفة العمومية، تصفية صندوق المقاصة، ضرب مجانية الخدمات، تأزيم صناديق التقاعد وتعريضها للإفلاس...). وقد خلص الاجتماع إلى أن تصاعد حدة الهجوم المنهج على قطاع التعليم والوظيفة العمومية والتخلي التدريجي عن الخدمات الاجتماعية وتفويتها للخواص وتصفية ما تبقى من مجانية التعليم يؤكد غياب المقاربة النسقية والرؤية الشاملة في معالجة أوضاع المنظومة التربوية المتأزمة التي تدبرها الوزارة المسؤولة بطريقة تبعيضية وتجزئية، حيث تنفرد بإعلان القرارات وفرضها بشكل أحادي من دون إشراك الفاعلين والشركاء الاجتماعيين والهيئات النقابية التي تمثل المعنيين الحقيقيين بتلك القرارات الجائرة مما يعمق جراح فقدان الثقة في خطاب إصلاح المدرسة العمومية، ومما يعصف بشعارات الجودة والإنصاف والمجانبة ويميعها، فمن هذه القرارات على سبيل المثال قرار وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة الخاضع لإملاءات لوبيات التعليم الخصوصي والضارب لمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة والإنصاف، وهو القرار المتعلق بشروط الترشيح لمباريات توظيف هيئة التدريس وأطر الدعم الإداري والتربوي والاجتماعي الذي سقف سن الترشح في ثلاثين سنة من عمر المترشح للمباراة، وأقصى العاملين بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي.

إن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للمبرزين/ ات بالمغرب (SNAM) المنضوية تحت لواء الجامعة الوطنية للتعليم (FNE) التوجه الديمقراطي وهو يتابع بأسف شديد المآل الذي صارت إليه أوضاع الشغيلة التعليمية وتماطل الوزارة الوصية في الاستجابة للمطالب العادلة والمشروعة لفئة الأساتذة المبرزين والأساتذات المبرزات وفي مباشرة حل ملفهم ووضع حد لمحتهم وللجور والحيف الذي طاهم على امتداد عقود طويلة من الغبن والحرمان من حقوقهم المشروعة، وكذا الإحجام غير المفهوم عن أجرأة الاتفاقات التي تخص ملفهم بين الوزارة الوصية والنقابات الأكثر تمثيلية، ولاسيما اتفاق 19 أبريل 2011، فإنه يعلن للرأي العام ما يلي:

1. **تنديده** بما يتعرض له قطاع التعليم من هجومات ممنهجة تضرب في العمق حقوق نساء ورجال التعليم ومكتسباتهم، وتهدف إلى تخريب المدرسة العمومية وضرب مجانية تعليمها وجودته عبر خوصصته وبيع مؤسساتها إذعانا لإملاءات وقرارات

المؤسسات المالية الدولية وتنفيذا لاختياراتها الليبرالية من خلال الاستمرار في فرض قوانين تراجعية وفي مقدمتها القانون الإطار 17/51.

2. **تجديد** تأكيده على التزام النقابة الوطنية للمبرزين/ات بانخراطها في نضالات الشغيلة التعليمية وفي نضالات قوى الشعب المغربي الديمقراطية والحية دفاعا عن المدرسة العمومية وعن الكرامة والحقوق والمطالب العادلة والمشروعة.

3. **تنديده** بالتطبيع مع الكيان الصهيوني العنصري و**شجبه** توجه الوزارة نحو ممارسة أشكال من هذا التطبيع على المستوى التربوي والأكاديمي.

4. **مطالبته** الوزارة بالتسريع بإصدار نظام أساسي موحد ومحفز ومنصف لجميع فئات المنظومة التربوية ولكل مواردها البشرية.

5. **مطالبته** بضرورة تفعيل كل الاتفاقات السابقة والوفاء بالتزاماتها وأجرأة مضامينها كشرط لا محيد عنه للبناء على ما هو موجود وعلى ما هو متفق عليه، وعلى ما حققته جولات الحوار السابقة من تراكم وجب ترصيده واحترامه لإنجاح أي حوار قطاعي منتج وفعال وجدي يستجيب لتطلعات الشغيلة التعليمية ولطالبها العادلة والمشروعة.

6. **تشبته** بمضامين اتفاق 19 ابريل 2011 ودعوته إلى تفعيل مضامينه ومخرجاته وإلى تنفيذها في أفق إصدار نظام أساسي ينصف الأساتذة المبرزين من الحيف الذي طاهم لعقود من الزمن.

7. **دعوته** الأساتذة المبرزين والأساتذات المبرزات إلى الانخراط القوي والجاد في الأشكال النضالية والاحتجاجية التي سيدعو إليها المكتب الوطني واللجنة الإدارية الموسعة في الأيام القليلة المقبلة من خلال الحضور الوازن والمشاركة الفعلية وإنجاح محطاتها.

وإذ تتوجه النقابة الوطنية للمبرزين/ات بالمغرب المنضوية تحت لواء الجامعة الوطنية للتعليم **FNE** التوجه الديمقراطي إلى الرأي العام بمواقفها هذه، فإنها تدعو كافة المبرزات والمبرزين إلى المزيد من اليقظة وحرص الصفوف وتكثيف الجهود من أجل التعبئة الشاملة استعدادا لكل الأشكال النضالية دفاعا عن الحقوق والمطالب.

عاشت النقابة الوطنية للمبرزين والمبرزات بالمغرب نقابة حرة مستقلة وكفاحية.

